بلاغ الاتحاد المغربي للشغل
حول المشاركة في مراجعة مدونة الأسرة

شـــارك يومه الأربعاء 6 دجنبر 2023 بأكاديمية الرباط وفد مثل الاتحاد المغربي للشـغل والاتحاد التقدمي لنساء المغرب باقتراح من الأخ الأمين العام في المشاورات الموسعة التي تعقدها لجنة تعديل مدونة الأســرة مع مختلف الفاعلين المعنيين تنزيلا لمضـــامين الرســـالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وقد تقدم الوفد المشـــارك بمذكرة انطلاقا من مبادئ وتصـــورات الاتحاد المغربي للشـــغل باعتباره منظمة نقابية أصـــيلة لم تفصـــل يوما بين معركة النضـــال النقابي العمالي من أجل الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة، وبين النضـــال من أجل المســـاواة والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، عبر مدخل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر حقوق العاملات والعمال مرتكزا أساسيا لها.

وأوضـــح أن مذكرة الاتحاد المغربي للشـــغل تنطلق من رصـــد واقع النســـاء والأســـرة في الحياة الاقتصـــادية والعامة، ومن اســـتراتيجية النقابة المبنية على التوثيق والتتبع للمشـــاكل اليومية المعاشـــة للنســـاء العاملات. ومن الأصـــوات العمالية المطالبة بإصـــلاح الاختلالات الســـوسيو-اقتصـــادية، التي تعاني منها كافة الطبقات الاجتماعية الفقيرة وعلى رأســـها النســـاء، واقع يعكس في جزء كبير منه نواقص مدونة الأسرة الحالية والحاجة إلى إقرار تشريعات ضامنة للمساواة وفق المقاربة الحقوقية.

ووقفت المذكرة على أوجه القصـــور في تحقيق الأهداف المعلن عنها في مدونة الأســـرة الذي أبان عنه تفعيل مقتضـياتها لما يقارب 20 سنة، واستمرار المقتضيات التمييزية، خاصة ما يتعلق بتزويج الطفلات القاصرات، وإشكالية إثبات الزواج، وعدم حماية الأطفال بسبب وضعياتهم العائلية، حرمان الأم من الولاية الشرعية على الأبناء بدعوى عدم تحملها مسؤولية الإنفاق،

وتقدمت مذكرة الاتحاد المغربي للشغل بالعديد من التعديلات منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ **منع** تزويج القاصرات،
- ✓ **تجريم** تزويـــج الأطفال بشـــكل غيـــر قانونـــي،
- ✓ **جعل** الولاية على الأبناء ملازمة للحضانة.
- ✓ **التنصيص** على بقاء الحاضنة للأولاد في بيت الزوجية؛

- ✓ **التنصيص** على عدم اسقاط الحضانة عن الام الحاضنة بسبب زواجها على غرار الزوج الحاضن المتزوج؛
- ✓ **حمايــة** حــق الطفــل في النســب؛
- ✓ **الإحالة** الــى الاتفاقيات الدوليــة ومبــادئ العــدل والانصــاف في كل مــا لــم يــرد فيــه نــص في مدونــة الأسرة؛
- ✓ **مأسسة** الوســاطة الأسرية غيــر القضائيــة واعتبارهــا مرحلــة الزاميــة قبــل المرحلة القضائيــة.

كما تضــمنت مذكرة الاتحاد المغربي للشــغل مجموعة الاقتراحات التعديلية من انطلاقا من زاوية الحقوق الاقتصادية من أجل رفع كل أشكال التمييز من قبيل:

- **إلزامية** اختيار النظام المالي عند ابرام الزواج، لتســهيل عملية اقتســام الأموال المكتســبة ما بعد الزواج،
- **احتساب** الأعمال المنزلية في اقتسام الثروة المكتسبة وفي التعويض عن الطلاق...
- **إقــرار** مســاهمة الزوجيــن معــا في تحمــل واجــب الانفاق علـــى الأسرة، إمـــا بالعمـــل خـــارج المنزل، أو بواســطة العمل المنزلي. ووضع مقاييس موحدة للنفقة للحد من السلطة التقديرية للمحاكم.
- ضــرورة التنصــيص صــراحة بكون العمل المنزلي، لا يعد واجبا للزوجة بل إنه عمل يجب تقديره واعتباره في احتساب الاموال المكتسبة إبان الزوجية.

واعتبر وفد الاتحاد المغربي للشغل أن من شأن هذه التعديلات أن تشكل مدخلا حقيقيا لإعادة النظر في العديد من القوانين ذات الصـــلة، بالأخص التشـــريعات الاجتماعية، بما في ذلك أنظمة الحماية الاجتماعية كقانون الضــمان الاجتماعي، وعدة قوانين وتشــريعات كالقانون المتعلق بمحاربة العنف ضــد المرأة، القانون الجنائي وقانون المســطرة المدنية والمســطرة الجنائية وعلى مختلف وضــعيات النساء والأطفال.

كما أكد وفد الاتحاد المغربي للشــغل أن من شــأن هذا القانون أن يدفع ببلادنا إلى التصــديق على اتفاقيات مهمة لمنظمة العمل الدولية كالاتفاقية 87 الخاصـــة بالحريات النقابية والاتفاقية 189 المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين والاتفاقيتين الاساسيتين 187 و155 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين والاتفاقية 190 بشأن مناهضة العنف في عالم العمل.

بالإضافة الى اعتماد الإجراءات المواكبة كالتخصص القضائي، والتحسيس والإعلام وتبسيط المساطر.

وإذ نثمن في الاتحاد المغربي للشـــغل المنهجية التي اعتمدتها اللجنة عبر الاســـتماع لكافة الفاعلين، نأمل أن تصب مخرجات هذا العمل في إصلاح حقيقي وشامل لمدونة الاسرة بناء على مقاربة حقوقية تضمن المساواة في الحقوق والانصاف والتوازن داخل الاسرة.